

غزة ٢٠١٤... انتصار الصمود

جورج جقمان*

غزة: العبر والمخاطر

في غمرة التجاذب والتراشق الإعلامي بين "فتح" و"حماس" بعد العدوان على غزة، إزاء دور حكومة التوافق الوطني، وما إذا كانت قد قامت بدورها في مسألة الإعمار ومتابعته أو لم تقم به، أو بشأن مسؤوليات أخرى مفترضة، وفي غمرة الاستغراق في تسجيل الطرفين النقاط كل لمصلحته، قد يسهل إغفال القضايا الأساسية والعبر التي يجب استخلاصها بعد العدوان، ذلك بأنه يوجد عدد من القضايا الأساسية والمخاطر التي من الضروري الالتفات إليها الآن والعمل على بلورة رؤية وتصور أبعد مدى من الحاضر وعلى صلة بالقضية الأساسية التي ما زالت ماثلة أمامنا. وهذه القضية يلزمها تفكير متجدد وربما مختلف أيضاً عما جرت العادة في تكراره: من حاجة إلى رأب الصدع الداخلي، إلى تفعيل أو إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، وتفعيل عمل اللجان، وهكذا.

سأعود إلى القضية الأساسية والمخاطر لاحقاً، لكنني سأبدأ بموضوع ما سُمي بالمصالحة واتفاقية مخيم الشاطئ الأخيرة التي تم التوصل إليها في نيسان / أبريل ٢٠١٤، والتي نجم عنها تأليف "حكومة التوافق". وسأبدأ بالمصالحة لتبيان أن القضية الأساسية ليست هنا، وأن الخشية التي عبّر عنها البعض من التراشق الإعلامي والمناكفة التي جرت بشأن المصالحة، بعد تأليف الحكومة وفي إثرها، ليست هي القضية الجوهرية فلسطينياً، وإنما فقط فصائلياً وحزبياً.

وأقول ما سُمي بالمصالحة، لأن هذه الاتفاقية في الواقع تعيد تعريف معنى المصالحة، وتقصرها من ناحية ما يمكن تنفيذه على تأليف "حكومة التوافق" فقط. وعباً ذلك، تدعو الاتفاقية إلى أن تعقد اللجان المتعددة والمشار إليها في اتفاقيات سابقة اجتماعات، وقد اجتمعت هذه اللجان في الماضي واتخذت قرارات، لكن لم يجر

* أستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، فلسطين.

تنفيذها.

وأشير إلى أن الاتفاقية الأساسية التي تحدد ما هي المصالحة وما يجب القيام به، هي اتفاقية القاهرة الموقعة في أيار / مايو ٢٠١١، وليس اتفاقية مخيم الشاطئ. غير أن اتفاقية القاهرة في عدد من بنودها الأساسية غير قابلة للتنفيذ، وستبقى كذلك في المدى المنظور. فعلى سبيل المثال، تطلب الاتفاقية دمج الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وهذا غير ممكن في الضفة لأن إسرائيل ستقوم باعتقال مَنْ ترشّحه "حماس" للانضمام إلى هذه الأجهزة. وتطلب أيضاً إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، فتتضم إليها "حماس" وربما "الجهاد الإسلامي" أيضاً، لكن هذا الأمر سيعني القطيعة مع الولايات المتحدة، وخصوصاً الكونغرس، والقيادة الفلسطينية ليست مستعدة لاتخاذ مثل هذه الخطوة. وتطلب اتفاقية القاهرة عقد انتخابات نيابية جديدة، لكن من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستقدم على اعتقال مرشحي "حماس" للمجلس التشريعي أم لا، وهذا فضلاً عن موافقتها على مشاركة فلسطينيي القدس في الانتخابات. وفي جميع الأحوال، فإنه لا مصلحة لـ "فتح" و"حماس" في إجراء الانتخابات: فمن وجهة نظر "فتح"، لا توجد ضمانات بعدم خسارة الانتخابات في غياب أي إنجاز سياسي ووجود نقمة على التنسيق الأمني، وهو الأمر الذي ظهر خلال المواجهات في الضفة والقدس في حزيران / يونيو الماضي مباشرة قبل العدوان. ومن وجهة نظر "حماس"، فإنها لو فازت في الانتخابات فستعرض للمقاطعة مرة أخرى، أي سيحدث تكرار للسيناريو السابق، ولو خسرت فإن هذا سيضعفها سياسياً. ولذا لن تتم الانتخابات في المدى المنظور.

وقد يقال إن القضية الأساسية ليست هنا، وإن رأب الصدع غير ممكن من دون التوافق على برنامج سياسي مشترك، وإن هذا لم يتم حتى الآن، وإن هذا هو أساس الخلاف. وهنا يجب الاتفاق على ما هو المقصود بـ "البرنامج السياسي": فإذا كان المقصود هو الحل السياسي المنشود للصراع، ومن غير الواضح أنه يوجد اختلاف جوهري بين "حماس" و"فتح" بشأن هذا الهدف، فقد أعلن قادة "حماس" في أكثر من مناسبة أنهم مع حل الدولتين، ومع هدنة طويلة الأمد تصل في بعض الصيغ إلى ما يزيد على عقدين من الزمن. وقد صرح خالد مشعل أكثر من مرة، عن مضمون هذا الموقف، بما في ذلك أمام وسائل الإعلام عند توقيع اتفاقية القاهرة في أيار / مايو ٢٠١١. وذهب إسماعيل هنية إلى حد إعطاء صحيفة "هآرتس" مقابلة قبل بضعة أعوام يؤكد فيها قبول حل الدولتين مع هدنة طويلة الأمد.^١

أمّا فيما يتعلق بهذه "الهدنة الطويلة الأمد"، فإن الساذج في السياسة العملية لن يعرف ماذا تعني. فبعد عقد أو عقدين من الزمن ستنشأ حقائق ومصالح ترسخ الوضع الجديد، وسيكون من المتعذر تغيير الوضع القائم، حتى لو بقي بعد مرور عقدين من الزمن مَنْ يريد ذلك. ولنا عبرة في وضع السلطة الفلسطينية الحالي، وخشيتها على نفسها ووجودها، ورفضها دعوات إلى حل نفسها، مع أنها أصبحت فاقدة لشرعية الاستمرار في الوجود كما يرى كثيرون، وذلك بسبب انسداد الأفق السياسي، ولأسباب أخرى أيضاً.

من الجلي إذاً أن المصالحة غير ممكنة ما دامت إسرائيل والولايات المتحدة تمتلكان حق النقض (الفيتو)، وما دامت السلطة الفلسطينية تقبل بهذا الوضع لأسباب من غير الواضح أنها موجبة الآن بعد ما يزيد على عقدين من المفاوضات الفاشلة، وبعد الجرائم المرتكبة

في غزة.

وإذا كانت المصالحة كما تُعرّف في اتفاقية القاهرة غير ممكنة الآن، فما هي رؤية السلطة الفلسطينية - إن وجدت - للخروج من حالة الانسداد هذه الذي يترافق معها استمرار المشروع الصهيوني في فلسطين من دون توقف؟

إن أزمة السلطة الفلسطينية ما قبل العدوان على غزة، كمنّت، كما أشرت، في انسداد الأفق السياسي أمامها. فبعد ٢٣ عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية سنة ١٩٩١ حتى الآن، لم يعد للسلطة الفلسطينية كثير من الوقت لإجراء جولات أخرى من المفاوضات. فمصادرة الأرض الفلسطينية تجري على قدم وساق، وتهويد القدس والاستيطان يتسارع حتى خلال المفاوضات. وفي جميع الأحوال، لم يتصور الفلسطينيون أن الهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان المدنيين في الأرض المحتلة بشكل دائم، وفي ظل السيادة الإسرائيلية. هذه هي أزمة الشرعية، شرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية كما هي الآن، والسلطة تدرك هذا جيداً. ومن هنا جاء التوجه إلى الأمم المتحدة ابتداء من سنة ٢٠١٠، لعمل "شيء ما" إزاء هذا الوضع المتأزم.

لقد أحدث العدوان على غزة تغييراً ما في هذا الوضع. فبعد مرور أكثر من أسبوع على العدوان، بدأت عدة أصوات تظهر، من رسميين وآخرين من السلطة ومن "فتح"، تشدد على أن الهدف الثاني الضروري بعد الاتفاق النهائي على إيقاف إطلاق النار ورفع الحصار، هو السعي للتوصل إلى حل سياسي دائم. وقد تكرر هذا المطلب بعد ذلك بشكل مستمر. ومن الجلي أن البعض رأى فرصة للعودة إلى المفاوضات وإن بشروط أفضل بسبب العدوان، أي الافتراض أنه ربما تتولد الآن لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية، وحتى داخل إسرائيل، قناعة أرسخ بوجود العمل على إيجاد حل سياسي أكثر استقراراً من مجرد هدنة أخرى. وفي هذه الأثناء، اكتسبت السلطة الفلسطينية دوراً جديداً يحجب أزمتهام مؤقتاً ويمنحها بعض الوقت، كطرف تفاوضي ولو شكلي، وكلاعبة رئيسية في إعادة إعمار غزة. إن هذا التقدير، أو الاحتمال من طرف القيادة الفلسطينية، لهما أساس في الواقع، وتوجد أربعة أسباب على الأقل ترجح وجود احتمال للعودة إلى مسار تفاوضي في فترة لاحقة، حتى لو بان الآن أن هذا الأمر بعيد ومتعذر. وأتحدث هنا عن احتمال يتوقف إلى حد ما على ما تقوم به القيادة الفلسطينية من ضمن أطراف أخرى.

السبب الأول الذي قد يدفع بهذا الاتجاه هو الحاجة إلى "فرملة" أو إضعاف حملة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات" العالمية (BDS) التي تعاضمت وتوسعت بعد العدوان على غزة، وتندرج بانطلاقة جديدة وعلى نطاق عالمي. وكانت عدة مراكز أبحاث إسرائيلية، علاوة على وزارة الخارجية، قد حذرت قبل ثلاثة أعوام من أثر هذه الحملة السلبية في إسرائيل، إذا ما توفرت لها ظروف الاستمرار والتراكم، وهو ما حدث الآن جزاء الجرائم المرتكبة. وكان من الطبيعي أن يتخذ تضامن الشعوب والدول مع الفلسطينيين في هذا الوضع، بعداً عملياً، وبدا أن برنامج المقاطعة هذا هو الضالة النضالية - إن جاز التعبير - في هذا الوضع بالذات. وكانت الحكومة الإسرائيلية أدركت منذ ما يزيد على عامين "الخطر" الاستراتيجي لهذه المساعي، وشنت حملة مضادة سمّتها "مسعى نزع الشرعية عن إسرائيل". وبيت القصيد هنا، أن ثمة مساراً تفاوضياً جديداً يسمى "مسار السلام"، ويُتوقع منه إضعاف حملة المقاطعة

العالمية المتصاعدة، وخصوصاً إذا ما انتهى باتفاقية ما، أسوة بما حدث بلجان التضامن الدولية بعد اتفاق أوسلو، التي "سُحب البساط" من تحتها في حينه.

ويكمن السبب الثاني في حاجة إسرائيل إلى تعزيز تحالفاتها مع عدد من الدول العربية، أكثر مما هو جار الآن، وهذا الأمر يحتاج إلى تسوية ما - ولو مرحلية - للصراع. وقد ظهر هذا جلياً في موآف عدد من الكتاب في الصحف العربية المحسوبة على هذه الأنظمة، وفي تصريحات بعض المسؤولين العرب الذين اعتبروا أن الاتفاق على شروط وقف إطلاق النار، ورفع الحصار، غير كافيين، وأن ما يلزم هو مسار سياسي ينتهي بتسوية سياسية أوسع. ومعنى هذا القول أن سحب السلاح من غزة يمكن أن يتم فقط في نهاية مسار سياسي.

والسبب الثالث بدأت بوادره تظهر لدى عدد من المحللين والكتاب في الصحف العبرية في الأسابيع الأخيرة من العدوان، وفحواه أن هذه الحرب الثالثة على غزة ستكسب إسرائيل بضعة أعوام للإعداد لعدوان جديد، الأمر الذي يتطلب من الآن الاستعداد لحرب رابعة، ما لم تسع إسرائيل لـ "اتفاقية سلام". وعندئذ، بحسب قول هؤلاء، يمكن الحديث عن تجريد غزة من السلاح، وهو المطلب الذي أصرت عليه إسرائيل في بداية مفاوضات القاهرة، ثم تخلت عنه لعدم واقعيته، واكتفت بمطلب عدم إعادة تسليح المقاومة.

أما السبب الرابع فهو حاجة إسرائيل إلى درء جزئي على الأقل لـ "خطر" الملاحقات القضائية لجرائم الحرب. ويتعرض الجانب الفلسطيني الآن، مثلما تعرّض سابقاً، لضغوط متنوعة من أجل عدم متابعة هذه الجرائم، لكن فاعلية هذه الضغوط ستقل في غياب أي مسار سياسي، وبوجود ضغوط معاكسة من الجمهور الفلسطيني ومن مناصريه الدوليين. وبوجود مسار كهذا، ستقول الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول العربية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن نشر تقريرهم، أو متابعته من طرفهم أو من طرف آخرين، سيعرّض "مسار السلام" للخطر، كما تم مع تقرير غولدستون الذي دُفن بعد هجوم شرس وغير مسبوق على غولدستون نفسه. وأنا أعتقد جازماً أنه لو لم يهمل تقرير غولدستون من طرف من يعينهم الأمر، لما تجرأت إسرائيل على ارتكاب هذه المجازر في غزة.

وإذا كان ثمة مسار سياسي جديد محتمل ما بعد العدوان، فإنه لا توجد حالياً أي مؤشرات إلى أنه سيفضي إلى نتائج حميدة من منظور فلسطيني عام. إن النسخ الأولية التي جرى تداولها في مجلس الأمن لقرار تم إرجاؤه لاحقاً، تفيد بأن لا شيء جديد سوى السعي لإدارة الصراع بالآلية الفاشلة نفسها، أي "المفاوضات" الثنائية، وفي إطار موازين القوى الراهنة. أما إضافة عبارة "حدود سنة ١٩٦٧" في بعض هذه المسودات كأساس للعودة إلى المفاوضات المرجوة، فلا تضيف شيئاً حقيقياً، لأن الحكومة الإسرائيلية تقبل ضمناً ومنطقياً هذه العبارة حتى لو رفضت قبولها جهاراً، إذ لا معنى لطلب "استئجار" منطقة غور الأردن (وهي في المنطقة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) لثلاثين عاماً، خلال المفاوضات الأخيرة، إلا إذا كانت الأرض ليست ملكاً لها، أو حتى "متنازعةً عليها" وفق التوصيف الإسرائيلي، فإسرائيل لن "تستأجرها" من نفسها، بل من الفلسطينيين.

لذا، من الضروري إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، وتوسيع قاعدة اتخاذ هذا القرار، كي لا تواجه القيادة الفلسطينية، وحدها، الضغوط المتوقعة من أجل أن تقبل بما يمكن لإسرائيل أن تقبل به للفلسطينيين، وبالتالي ينتهي دمار غزة بدمار

سياسي مرادف.

والسلطة الفلسطينية تخاطر إذا ما بقي موقفها على حاله من التسوية والتلكؤ في متابعة جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة، إذ يمكن أن يفقد المدنيون أي حماية ممكنة في أي صراع مستقبلي مع إسرائيل، وخصوصاً في الضفة الغربية. فقد دأبت إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، على العمل على تعديل القانون الدولي الإنساني بشكل مدروس وممنهج، وابتدعت حججاً مختلفة فحواها أن قانون الحرب، كما يسمى، والذي يُلزم الدول بحماية المدنيين واستثنائهم من الاستهداف في القتال، لا يصلح في حالة الحرب "غير المتماثلة"، بين جيش عادي ومقاتلين يصعب تمييزهم عن المدنيين. ويعمل على بلورة هذا الموقف وتسويقه دولياً ٢٥ محامياً في مكتب القاضي العسكري (المدعي العام)، يساندهم عدد مماثل من الاحتياط. وصحيح أن إسرائيل لم تنجح في تعديل القانون الدولي الإنساني حتى الآن، غير أنها نجحت في الحصول على "تفهم" دول عديدة نافذة، الأمر الذي يفسر جزئياً سكوت هذه الدول عن الجرائم المرتكبة.

وأشير تحديداً إلى أحد هذه المفاهيم التي جرى تسويقها خلال العدوان. فكما شاهدنا في عدد من الحالات، كانت الطائرات الإسرائيلية تطلق صاروخاً أصغر حجماً من الذي يليه بعد بضعة دقائق، وقد سمّاه أهل غزة الصاروخ التحذيري الذي يسبق القصف الذي يحدث الدمار الأكبر. ولم يكن هذا الإجراء لأغراض دعائية فقط، أي أن يحذروا المدنيين قبل القصف، وإنما حجة "قانونية" جرى ابتداعها، وفحواها أن من يبقى في الموقع بعد هذا التحذير، سيعتبر "درعاً بشرياً طوعياً" مشاركاً في القتال، ومن ثم يمكن أن يُستهدف قانونياً.^٢

لم تنجح إسرائيل حتى الآن في بلورة رأي قانوني عالمي مساند لهذا التوجه، على الرغم من حصولها على "تفهم" دول عدة، بينها الدول التي شاركت في غزو أفغانستان والعراق، لأن هذه الدول تسببت أيضاً بسقوط العديد من الضحايا المدنيين خلال العمليات العسكرية والقصف في ذينك البلدين. لكن ديمومة تنفيذ هذا القانون مشروطة بمحاسبة إسرائيل، ومن يفترط في هذه المحاسبة سيتحمل مسؤولية أخلاقية جسيمة، وخصوصاً أن المدنيين الفلسطينيين سيفقدون وسيلة الحماية الوحيدة الممكنة، أي الردع القانوني، في أي صراع مستقبلي في غزة وفي الضفة.

ولكن صريحين: لو كان هناك منفذ أو مخرج، لغادر آلاف المدنيين قطاع غزة طلباً للنجاة، ولتكررت مأساة النزوح والتشرد واللجوء، وها هي قوارب الموت تقلّ عائلات بأكملها من غزة، طلباً لحياة عادية، لا أكثر، لها ولأطفالها. ويمكن أن نتصور ماذا كان سيحدث في الضفة، أو ما يمكن أن يحدث في أي صراع محتمل ولو بعد حين، لو أصابنا حتى أقل مما أنزل بأهل غزة من فتك ودمار. لقد مررنا بتجربة مماثلة في حرب ١٩٦٧، ونزح مئات الآلاف في اتجاه الضفة الشرقية، ولن تتردد إسرائيل إن أفلتت من العقاب بتكرار «غزة» أخرى في الضفة في وضع ليس من المستحيل أن ينشأ في المستقبل. فالصراع مفتوح وسيبقى كذلك من منظور الحركة الصهيونية، لأن الصهيونيين يريدون الأرض من دون أهلها. هذه هي القضية.

وهنا ينشأ السؤال الملح: ما هو موقف القيادة الفلسطينية إزاء هذا كله؟ وما هو تصورها بشأن كيفية المواجهة بعد فشل المسار التفاوضي؟

إن القيادة الفلسطينية، وكما أشرت سابقاً، تدرك عمق أزمتها جيداً، ومن هنا كان مسعاها لتقديم طلب العضوية في مجلس الأمن أولاً في سنة ٢٠١١، ثم الانضمام إلى "اليونيسكو" في السنة نفسها. وقد هدفت هذه الخطوات، بما في ذلك تقديم طلب العضوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠١٢، إلى تعبئة الفراغ السياسي الناجم عن توقف المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود، وأيضاً إلى "تحدي" إسرائيل والولايات المتحدة لغرض حلحلة الانسداد السياسي الجاري. فخلال العدوان على غزة، وخصوصاً في مراحلها الأخيرة قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار وبعد أن بان حجم القتل والدمار الذي أنزل بالمدنيين، وتحت ضغط الرأي العام الفلسطيني الداخلي والخارجي، أخذت القيادة الفلسطينية عدة خطوات لإشعار المحكمة الجنائية الدولية بأنها مخولة بمتابعة جرائم الحرب المرتكبة من طرف إسرائيل، لكنها أحجمت في النهاية عن تقديم الرسالة التي تؤهل المحكمة التحقيق فيما ارتكبه إسرائيل، كما جاء في مقالة بشأن الموضوع نشرتها المدعية العامة للمحكمة في صحيفة "الغارديان" (*The Guardian*) البريطانية بعد اتهامها بالتقصير في التحقيق في هذه الجرائم.^٣

ومن المحتمل جداً أن القيادة الفلسطينية تعرضت - كما حدث سابقاً - للتهديد من طرف إسرائيل والولايات المتحدة، لكن الأهم هنا أن مسعى الذهاب إلى الأمم المتحدة، يلزمه إرادة سياسية لم تتوفر للقيادة الفلسطينية، كما لم تتوفر لها في السابق عندما أحجمت عن متابعة تقرير غولدستون. وهذا التردد له عدة أسباب منها أن هذا المسعى الصدامي - الذي هو نوع من المقاومة القانونية والدبلوماسية - استُخدم تكتيكياً، كما تم في السابق، بهدف إعادة إحياء مسار المفاوضات، وربما بشروط أفضل. وثمة أسباب أخرى أيضاً، منها الخشية من نهاية طريق مسار التصعيد المتبادل، لأن إسرائيل قطعاً ستردّ بإجراءات متصاعدة بما في ذلك الابتزاز المالي، أو حتى الابتزاز الشخصي للبعض في مرحلة ما عن طريق فتح ملفات فساد تطال بعض الأشخاص في السلطة الفلسطينية، كما فعلت لجنة فرعية للكونغرس في سنة ٢٠١١ قبل توقيع اتفاقية القاهرة التي تُعتبر الوثيقة المرجعية للمصالحة.^٤

لكن بشكل أعم يمكن القول إن إنشاء السلطة الفلسطينية ومرور عقدين من الزمن على ذلك، أسسا لوضع ارتبطت فيه مصالح العديدين ببقاء السلطة، وليس فقط موظفو القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعتمدون في معيشتهم بشكل مباشر على السلطة ويتأثرون بوضعها المالي غير المستقر والمتقلب. كما توجد مصالح اقتصادية استثمارية للقطاع الخاص الفلسطيني، بما في ذلك قدر من التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وعلاقات "تعاون" مع أطراف متعددة في إسرائيل. وهذا كله يعني وجود مصالح أولويتها السياسية هي الحفاظ على "الاستقرار" ما أمكن، الأمر الذي يشكل عنصراً ضاعطاً على القيادة الفلسطينية أيضاً،^٥ غير أن مسار التصعيد المتدرج - مسار المقاومة القانونية والدبلوماسية، وهو الخيار الوحيد لدى القيادة الفلسطينية الذي يمثل مصدر قوتها الوحيد أيضاً - سيضع وجود السلطة الفلسطينية بصورة خاصة على المحك مع استمرار التصعيد المتبادل. إنها سياسة حافة الهاوية، لكنها السياسة الوحيدة القادرة على رفع تكلفة الاحتلال أولاً، وإعادة خلط الأوراق وتعزيز موقف السلطة الفلسطينية أمام إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى ثانياً. ومصدر قوة السلطة الفلسطينية الوحيد هو وجودها، فالجميع يريد بقاءها: إسرائيل،

والولايات المتحدة، والدول الأوروبية، ومعظم الدول العربية. لكن إسرائيل تريد بقاءها كما هي الآن ولا تريد دفع الثمن السياسي لإنهاء الاحتلال، وتريد أيضاً بقاء التنسيق الأمني كما هو، أي بقاء السلطة الفلسطينية كوكيل أمني عنها.^٦

ما سبق كله يفسر تردد القيادة الفلسطينية في الذهاب إلى نهاية الشوط في هذا المسار، لكنها بعد العدوان على غزة رأت أنه ربما يكون هناك فرصة متجددة "للذهاب إلى الأمم المتحدة" والطلب من مجلس الأمن تحديد موعد لإنهاء الاحتلال وبدء مفاوضات جديدة بوجود شروط أفضل من السابق.^٧ أمّا إذا فشلت هذه الخطة بسبب المناهضة الأميركية المتوقعة في مجلس الأمن، فالمفترض - بحسب هذه الخطة - أن تقوم القيادة الفلسطينية بتفعيل طلبها لتحويل المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة جرائم الحرب الإسرائيلية.

إن سجل القيادة الفلسطينية خلال الأعوام الخمسة الماضية، غير مشجع لجهة توفر الإرادة السياسية لمتابعة هذا المسار الصدامي، كما أن خياراتها محدودة وأزمتهاراهنة وتتفاقم مع مرور الوقت، والمشروع الصهيوني مستمر في الضفة الغربية، وحل الدولتين يتضاءل ويتقزم إلى معازل مقطعة الأوصال، حتى بدا لكثيرين أنه انتهى فعلاً. إن هذا الوضع لن يتغير ما لم يعاد النظر بشكل جذري في السياسات الفلسطينية الحالية برمتها، وإلا فاتفاقية مرحلية أخرى ترجىء القضايا الأساسية، وترسخ الوضع القائم في ظل السلطة الفلسطينية، وتزيل عناء اتخاذ قرارات جذرية كما هو مطلوب الآن. ■

المصادر

- ١ راجع مقالة عميرة هاس التي أجرت المقابلة، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.counterpunch.org/2006/02/02/in-the-footsteps-of-arafat>
- ٢ George Bisharat, "Violence's Law: Israel's Campaign to Transform International Legal Norms", *Journal of Palestine Studies*, vol. XLII, no. 3 (Spring 2013), pp. 68-84.
- ٣ Fatou Bensouda, "The Truth about the ICC and Gaza", *The Guardian* (London), Friday 29 August 2014,
<http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/aug/29/icc-gaza-hague-court-investigate-war-crimes-palestine>
- ٤ انظر الموقع الإلكتروني للكونغرس الأميركي في الرابط التالي:
<http://archives.republicans.foreignaffairs.house.gov/112/68296.pdf>

- ٥ انظر، على سبيل المثال، مقالة طارق دعنا:
Tariq Dana, "Palestine's Capitalists", *JACOBI*, 20 February 2014,
في موقع مجلة *JACOBI* الإلكتروني في الرابط التالي:
<https://www.jacobinmag.com/2014/02/palestines-capitalists/>
وبشأن استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني في إسرائيل، والتي تفوق استثماراته في
الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر:
Amira Hass, "Palestinians Invest Twice as much in Israel as They Do in
West Bank", *Haaretz*, 22/11/2011,
[http://www.haaretz.com/print-edition/features/study-palestinians-invest-
twice-as-much-in-israel-as-they-do-in-west-bank-1.396979](http://www.haaretz.com/print-edition/features/study-palestinians-invest-twice-as-much-in-israel-as-they-do-in-west-bank-1.396979)
- ٦ لمعالجة تفصيلية لخيارات السلطة الفلسطينية، انظر: جورج جقمان، "التصعيد
الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد ٨٩
(شتاء ٢٠١٢)، ص ٣٠ - ٣٦.
- ٧ انظر الصفحة الرسمية للرئيس محمود عباس في موقع الفاييس بوك، في الرابط الإلكتروني
التالي:
<https://ar-ar.facebook.com/President.Mahmoud.Abbas>

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٢)

المقاومة الشعبية تحت الاحتلال

قراءة نقدية وتحليلية

ليندا طبر وعلاء العزة

١٠٣ صفحات ٨ دولارات

